



# الخططة الإستراتيجية لوزارة البيئة 2023-2025





الخطة الاستراتيجية  
لوزارة البيئة  
2025 - 2023





مناخ عالمنا، بخيره وشره، غير قابل للتجزئة، ويتعين علينا أن نوحّد صفوفنا للتعامل معه، ففي صراع الحياة على هذه الأرض، ليس هناك متفرجون، وكل فعل له أثره. نحن نقف على بدايات تحول ملجّ وطويل، تشوبه التحديات، وقد نجد أمامنا عددا من الخيارات الصعبة، لكن علينا أن نختار قبل أن يفرض الواقع علينا ما لا نستطيع اختياره، لذا، فلنفعّل ذلك معا إقليميا ودوليا، ونحقق العالم الأخضر العادل والمنيع الذي تستحقه شعوبنا.

كلمة جلالة الملك  
عبدالله الثاني بن الحسين

مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ COP 27  
شرم الشيخ ( 7/11/2022).



على الرغم من التحديات التي تواجه المملكة من قلة الموارد المائية والتي تفاقمت نتيجة لاستقبالنا العديد من موجات اللجوء خلال العقد الماضي، إلا أننا لم نغفل أهمية الحفاظ على البيئة في خططنا واستراتيجياتنا الوطنية، إذ إن الاقتصاد الأخضر والعمل المناخي جزءان لا يتجزآن من محركات النمو التي أطلقها الأردن مؤخراً ضمن رؤية التحديث الاقتصادي للسنوات العشر القادمة، والتي نسعى إلى تحقيقها من خلال شراكات فاعلة بين القطاعين العام والخاص، محلياً وإقليمياً ودولياً، وبمشاركة الشباب والمرأة.

كلمة صاحب السمو الملكي

الأمير الحسين بن عبدالله

قمة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر

شرم الشيخ ( 8/11/2022 )

## فهرس المحتويات:

1.....	كلمة معالي وزير البيئة
2.....	مقدمة
6.....	الأولويات والأهداف الوطنية والدولية التي تسهم الوزارة في تحقيقها
12.....	منهجية إعداد الخطة الاستراتيجية لوزارة البيئة
18.....	ملخص التحليل الرباعي (SWOT ANALYSIS)
22.....	الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية والتوجهات والأهداف الاستراتيجية
26.....	شجرة الأهداف الاستراتيجية 2023 - 2025
30.....	قائمة الأولويات/ المشاريع
38.....	آلية متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية
44.....	الشركاء



وإنني على ثقة تامة بأننا في وزارة البيئة ومن خلال العمل بتشاركية قادرين على تحقيق رؤية ورسالة الوزارة واهدافها الاستراتيجية التي عملنا على تطويرها تماشياً مع رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة تطوير القطاع العام والتوجهات العالمية الداعية لتخفيض البصمة الكربونية والحيلولة دون ارتفاع درجة الحرارة العالمية أكثر من 1.5 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل العصر الصناعي.

لقد قمنا بتطوير آلية متابعة وتقييم لهذه الاستراتيجية لنتمكن من مراجعة مسيرتنا ومستويات الانجاز من هذه الاستراتيجية لضمان أننا نسير بخطى ثابتة وفي الاتجاه الصحيح لتعزيز مكانة الاردن عالمياً من خلال متابعة تحقيق مؤشرات الأداء البيئي العالمية، علاوة على الاستمرار باطلاق المبادرات البيئية الريادية والتي تلاقى استحساناً عالمياً.

أدعو زملائي الكرام في وزارة البيئة الى دعم تنفيذ هذه الاستراتيجية وبلورتها الى واقع ملموس حيث أن حماية البيئة والحفاظ على التوازن البيئي يعد تحدياً لنا جميعاً، ولكن بالتعاون والتصميم، يمكننا تحقيق نتائج إيجابية وفق رؤى وتوجيهات قيادتنا الرشيدة في المحافظة على بيئة مستدامة للأجيال القادمة.

ويسعدني أن أعتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر الجزيل للوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) على دعمها المتواصل لوزارة البيئة ومنها دعم إعداد هذه الاستراتيجية.

داعين المولى عز وجل أن يوفقنا بما فيه خير مصلحة الوطن في ظل قيادته الهاشمية المظفرة وراعي مسيرتها جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله، وولي عهده الأمين سمو الأمير الحسين بن عبدالله.

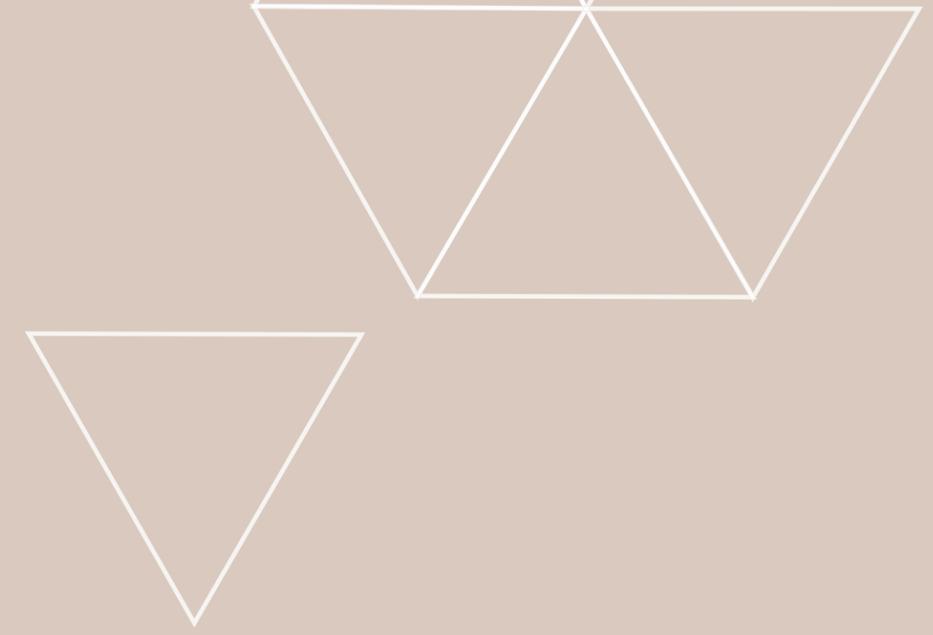
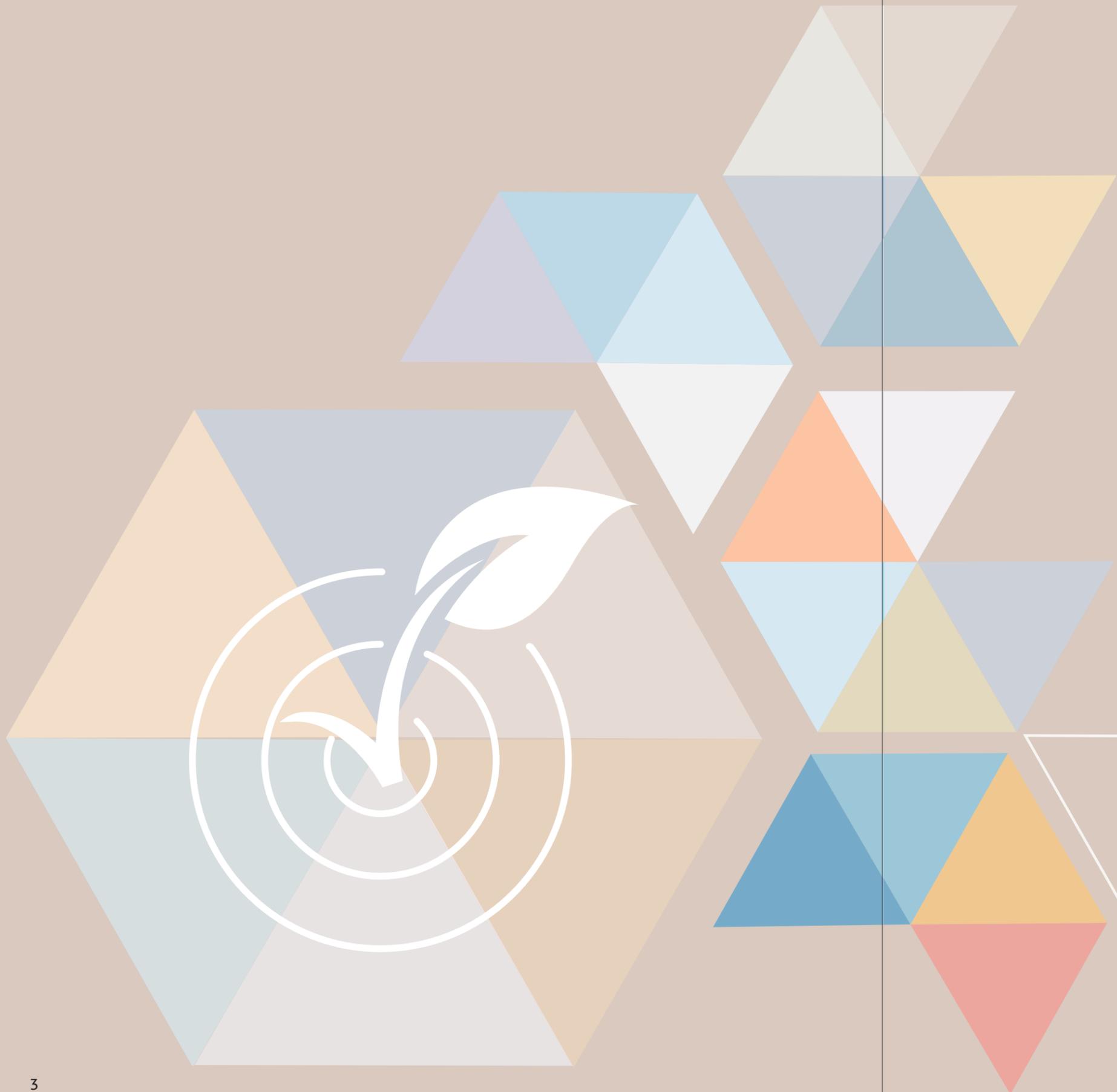
**د. معاوية خالد الردايدة**  
وزير البيئة



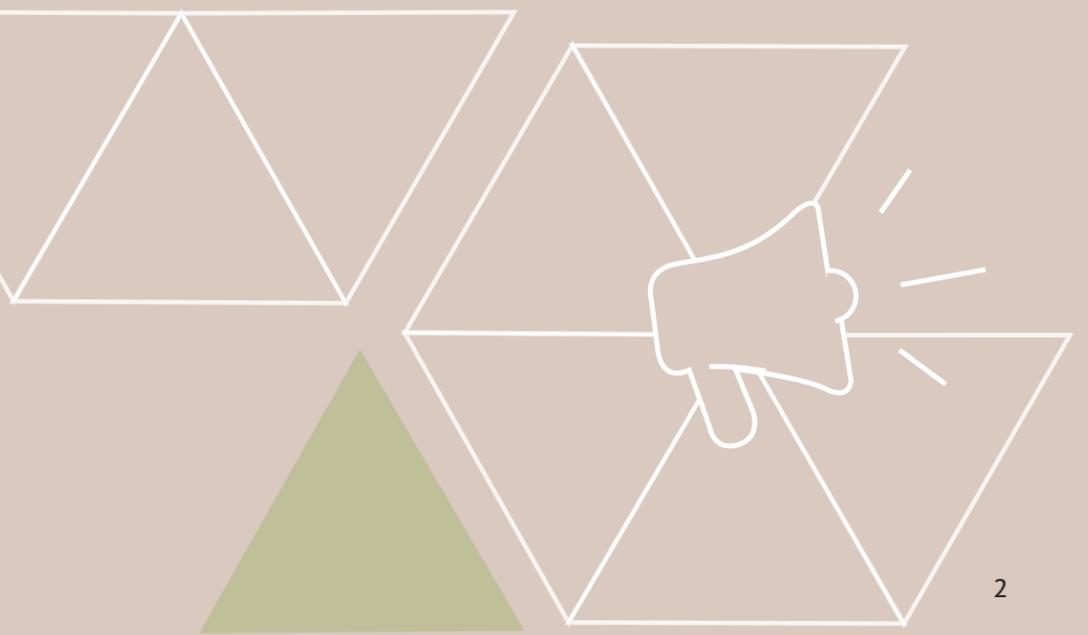
## كلمة معالي وزير البيئة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،  
يشرفني أن أعرض لكم إستراتيجية وزارة البيئة للأعوام 2023-2025 والتي يأتي إطلاقها في غمرة برامج التحديث الوطنية على مختلف الصعد الاقتصادية والإدارية والسياسية، إستجابة لتسارع المتغيرات الذي يتطلب منا اتخاذ الإجراءات الجادة لمواجهة التحديات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة والنمو الأخضر. وفي ضوء ذلك، فإن استراتيجية وزارة البيئة الجديدة تأتي كنتاج للجهود المستمرة في سبيل حماية بيئتنا الطبيعية بالتشارك مع مؤسساتنا الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية ذات الصلة الوثيقة بالبيئة.

تركز هذه الاستراتيجية على مجموعة من الأهداف الرئيسية، تشمل النمو الأخضر وحماية التنوع الحيوي وقيادة العمل المناخي، وتحسين جودة البيئة المحلية وإدارة النفايات بطرق سليمة ومستدامة، وتعزيز الوعي البيئي ورفع سوية العمل المؤسسي في الوزارة لضمان تقديم الخدمات ذات القيمة المضافة لمتلقيها من خلال كفاءات وطنية تعمل بمنظومة متكاملة تمتاز بثقافة مؤسسية ريادية على مستوى المنطقة وقادرة على تحقيق مستهدفاتها بمرونة واقتدار.



# 1 المقدمة



## المقدمة

أدرجت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وبشكل مبكر أهمية حماية البيئة والطبيعة، وبشكل تزامن مع زيادة الاهتمام الدولي بها بدءاً من عقد الثمانينات من القرن الماضي، حيث تأسست دائرة البيئة في وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة في عام 1980 واستمرت حتى عام 1995 مسؤولة عن شؤون البيئة، وفي عام 1996 تم تأسيس المؤسسة العامة لحماية البيئة كمؤسسة مستقلة مالياً وإدارياً وكانت الجهة الرسمية المسؤولة عن حماية البيئة في الأردن، ومع تزايد الاهتمام بقضايا البيئة وتزايد الضغوط على عناصرها، تم إنشاء وزارة البيئة عام 2003 بموجب قانون حماية البيئة المؤقت رقم (1) لعام 2003 والذي تم إقراره من قبل مجلس الأمة ليصبح قانون حماية البيئة رقم (52) لعام 2006، وجرى تعديل القانون في عام 2017، وبعد ذلك تم تعزيز الإطار التشريعي لحماية البيئة بعدة أنظمة وتعليمات صادرة بموجب قانون حماية البيئة، كما تم إقراره من قبل مجلس الأمة ليصبح قانون حماية البيئة رقم (6) لسنة 2017، ثم تم إصدار القانون الإطار لإدارة النفايات رقم (16) لسنة 2020 ليكون الإطار التشريعي المرجعي على مستوى المملكة فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للنفايات بمختلف أنواعها.

بموجب قانون حماية البيئة، تعتبر وزارة البيئة هي الجهة المختصة بحماية البيئة على مستوى المملكة وعلى الجهات الرسمية والأهلية تنفيذ التشريعات والتعليمات والقرارات الصادرة عنها، كما وتعتبر المرجع المختص على المستوى الوطني والإقليمي والدولي فيما يتعلق بجميع القضايا البيئية والتواصل مع الجهات المانحة.

بالإضافة إلى ذلك فإن وزارة البيئة مسؤولة عن المحافظة على البيئة واستدامتها وحماية كافة المصادر الطبيعية ومكونات النظام البيئي من التأثير بالتغيرات البيئية الناتجة عن تلوث كل من الهواء والماء، والتربة وتدهور حالة التنوع الحيوي والموارد الطبيعية وذلك من خلال تعزيز الإطار التشريعي والمؤسسي لحماية الطبيعة واستدامتها وضمان دمج مفهوم الإستخدام المستدام لخدمات النظم البيئية والحيوية في عملية صنع السياسات البيئية واتخاذ القرارات التنموية على المستوى المحلي والوطني من أجل الوصول إلى الرفاه الانساني، كما تقود الوزارة بالتعاون مع الجهات الشريكة الجهود الوطنية للتحويل نحو النمو الأخضر الذي يعنى بنمو اقتصادي مستدام في ظل الحفاظ على البيئة وعناصرها المختلفة، ويأخذ البعد الاجتماعي الذي يتضمن العدالة الاجتماعية بعين الاعتبار والحد من الفقر والبطالة.

وتعتبر وزارة البيئة هي نقطة الاتصال الوطنية مع الاتفاقية الإطارية الدولية لتغير المناخ، مما يجعل الوزارة الجهة المرجعية فيما يتعلق بكافة الأنشطة التي تهدف إلى التصدي لظاهرة تغير المناخ على المستوى الوطني، وعلى مستوى التعاون الإقليمي والدولي. كما تم إصدار نظام تغير المناخ رقم 79 للعام

2019 ليشكل الإطار التشريعي الناظم لبرامج وأنشطة التغير المناخي في الأردن. وعلى صعيد الربط بين حماية البيئة والنمو الاقتصادي المستدام، طورت الوزارة وبالتعاون مع الشركاء الخطة الوطنية للنمو الأخضر والتي تهدف إلى المساهمة بمواجهة التحديات على المستوى الوطني سواء الاقتصادية منها أو البيئية أو الاجتماعية، وكذلك للمساهمة في الإستجابة للمتطلبات الوطنية والدولية وخاصة المتعلقة منها بالبرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة والتغير المناخي ومن أجل ذلك فإنها تركز على ستة قطاعات هي: الطاقة، المياه، النفايات، الزراعة، السياحة، والنقل وتتم من خلال التعاون والتنسيق مع أصحاب المصلحة والشركاء في القطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

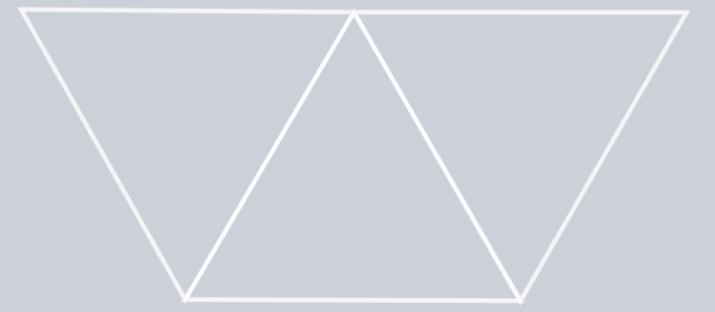
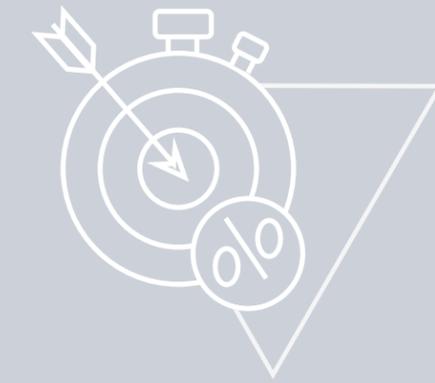
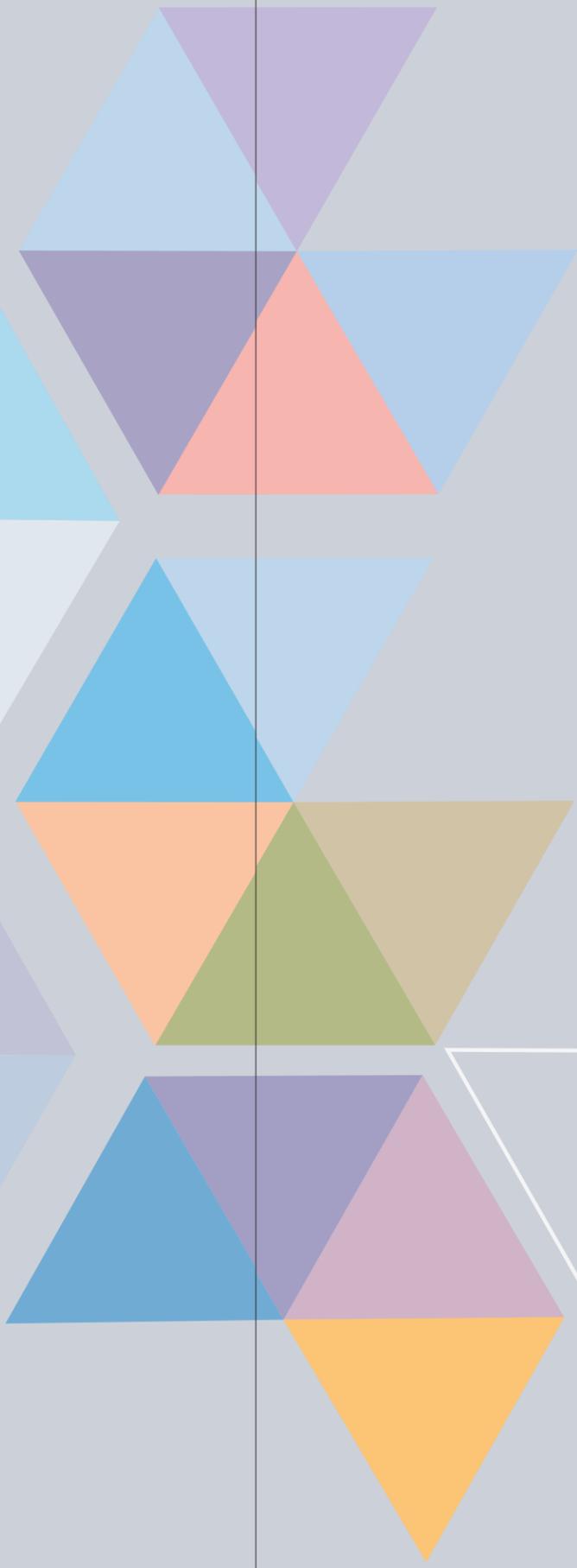
ولتشجيع المبادرات التنموية الهادفة إلى الاستخدام الأمثل لعناصر البيئة وللموارد الطبيعية مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة فإن وزارة البيئة ومن خلال صندوق حماية البيئة تعمل على دعم تمويل هذه المبادرات بموجب نظام صندوق حماية البيئة وتعديلاته لعام 2018.

تؤمن وزارة البيئة إيماناً قوياً بمفهوم الشراكة لضمان أعلى مستوى ممكن من التنسيق بين السلطات والمسؤوليات بين جميع الشركاء الوطنيين، وتلتزم بدورها المؤسسي على أساس مواردها المالية والبشرية والإدارية المتاحة، وترى أن التحدي البيئي الوطني مسؤولية مشتركة تتطلب الالتزام والإيمان بأهمية الحقوق البيئية لجميع الأردنيين وللأجيال القادمة.

وقد تم إعداد هذه الاستراتيجية بما يتواءم مع رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة حول شعار « إطلاق الإمكانيات لمستقبل أفضل » والتي تقوم على ركيزتين استراتيجيتين: النمو المتسارع من خلال إطلاق كامل الإمكانيات الاقتصادية، والارتقاء بنوعية الحياة لجميع المواطنين، بينما تشكل الاستدامة ركناً أساسياً في هذه الرؤية المستقبلية وتتوافق مع مبادرات البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي 2023-2025.

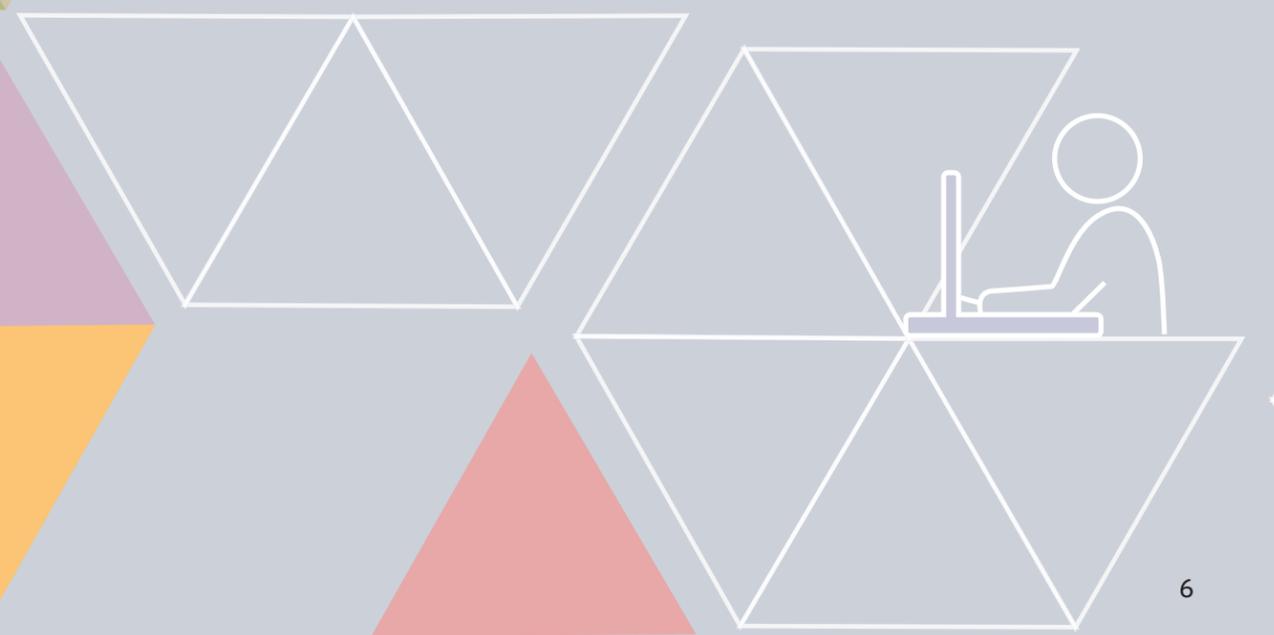
ويأتي إطلاق هذه الاستراتيجية بالتزامن مع إطلاق السياسة الوطنية للتغير المناخي 2022-2050 والتي تعد وثيقة شاملة لتعميم ودمج التغير المناخي في كافة السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل القطاعية.

وتسعى الوزارة لتنفيذ المبادرة التي أطلقها جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين خلال مؤتمر الأطراف للتغير المناخي 27 بعنوان " مترابطة المناخ - اللاجئيين " من خلال العمل مع الجهات الدولية لتوفير الدعم المالي للتكيف وزيادة منعة البلدان المستضيفة للاجئين الأكثر تضرراً بالآثار السلبية للتغير المناخي.



## 2

الأولويات والأهداف  
الوطنية و الدولية  
التي تسهم الوزارة  
في تحقيقها



## الأولويات والأهداف الوطنية والدولية التي تسهم الوزارة في تحقيقها

تسهم الوزارة في تحقيق العديد من الأهداف الوطنية التي تنبثق من التزامات الأردن الدولية والإقليمية فضلاً عن الاستراتيجيات والخطط، وهذه الأهداف هي:

### ◆ رؤية التحديث الاقتصادي

تعتبر رؤية التحديث الاقتصادي ركيزة أساسية ضمن مسار الإصلاح الشامل الذي نادى به صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين بهدف إطلاق الإمكانيات الوطنية في مختلف المجالات، وذلك سعياً لتحقيق النمو الشامل المستدام الذي يكفل توفير فرص العمل للأردنيين والأردنيات، وضمان نوعية حياة أفضل للمواطنين.

تتمحور رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة حول شعار «إطلاق الإمكانيات مستقبل أفضل» وتقوم على ركيزتين استراتيجيتين: النمو المتسارع من خلال إطلاق كامل الإمكانيات الاقتصادية، والارتقاء بنوعية الحياة لجميع المواطنين، بينما تشكل الاستدامة ركناً أساسياً في هذه الرؤية المستقبلية، ويمكن للأردن أن يحقق من خلال الركيزة الأولى قفزات نوعية في النمو الاقتصادي واستحداث فرص عمل خلال العقد المقبل، مع النمو المستمر لصافي دخل الأفراد. ويمكن أن يصل من خلال الركيزة الثانية إلى تحسين نوعية الحياة بشكل ملموس ليكون في طليعة دول المنطقة في هذا المضمار.

من خلال رؤية التحديث الاقتصادي والبرامج التنفيذية المرتبطة بها، ستلبي المملكة الاحتياجات الملحة المرتبطة بتغير المناخ، والأمن الغذائي والمائي، وتوفير الطاقة النظيفة. وبما أن الاستدامة تقع في صميم هذه الرؤية، سينشط الأردن لتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية التي حدتها الأمم المتحدة، والتوافق مع النهج العالمي نحو مستقبل أخضر، بالإضافة إلى تحفيز شريحة جديدة من الاستثمارات في المشاريع المستدامة، مما يسهل الحصول على التمويل الأخضر.

وستساعد الاستدامة في تعزيز النمو الاقتصادي بينما تستهمل المملكة حقبة جديدة من النمو من خلال دعم الاستثمارات في المشاريع الخضراء المستدامة بيئياً والشاملة اجتماعياً، وإطلاق حلول ريادية ومبتكرة، وتعزيز القدرة التنافسية التصديرية للأردن، وبالتالي، إيجاد وظائف عالية الجودة ومستدامة للمستقبل. وتهدف المملكة إلى أن تصبح دولة منخفضة الانبعاثات الكربونية وفعّالة في استغلال الموارد.

ويأتي البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي 2023-2025 ترجمة لالتزام الحكومة بتنفيذ رؤية التحديث كمرتكز أساسي في مشروع التحديث الشامل الذي يقوده جلاله الملك بمسارته الثلاثة السّياسي والاقتصادي والإداري، بما يتضمنه هذا البرنامج من مبادرات ومشاريع وتشريعات وإجراءات ذات أولوية في القطاعات التنموية المختلفة، والتي ستعمل جميع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة على وضعها موضع التنفيذ ضمن المواقيت الرّمّية الواردة فيه. وتتوافق استراتيجية وزارة البيئة 2023-2025 مع رؤية التحديث الاقتصادي ضمن محور بيئة مستدامة والذي تضمن ثلاثة قطاعات هي:

### ◆ الاقتصاد الأخضر

### ◆ التنمية الحضرية الخضراء

### ◆ نمو القطاعات الخضراء

وقد انبثق عن البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي 2023-2025 سبع مبادرات هي:

1. تحسين مرتبة الأردن في التقارير الدولية
2. تطوير سياسات وتحفيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة
3. الإدارة السليمة بيئياً للنفايات
4. حماية التنوع الحيوي والموائل الطبيعية والحفاظ عليها
5. توفير الوظائف الخضراء المستدامة
6. تعزيز مفهوم الزراعة الذكية والحلول المبنية على الطبيعة
7. دمج مفهوم الترابط بين المياه والطاقة والأمن الغذائي لتعظيم المخرجات الصديقة للبيئة والمستجيبة للمناخ. حيث تمت المواءمة بين أولويات / مشاريع الوزارة الواردة في هذه الاستراتيجية مع المبادرات الواردة أعلاه.

## ◆ النمو الأخضر والاقتصاد الدائري

تقدم العالم من حيث التنمية المستدامة وقد أصبح من الواضح القدرة على تعظيم الإنجازات نحو بيئة سليمة من خلال استيراد وتوطين وتطوير التقنيات الحديثة وتطبيق برامج النمو الأخضر والاقتصاد الدائري من خلال تنفيذ المبادرات الريادية مع الشركاء ومنظمات المجتمع الدولي، ولكن من الضروري تقديم الحوافز والتسهيلات وسن التشريعات اللازمة وتشجيع البحث العلمي والتطوير والابتكار من أجل تعزيز قدرة مكونات البيئة على الصمود أمام التأثيرات البشرية وعوامل التغير المناخي وتوفير آليات مناسبة وشفافة ومتاحة للعامة لتقييم ومراقبة الإنجازات التي تم تحقيقها في حماية البيئة.



## ◆ خارطة طريق تحديث القطاع العام

إن تحديث الإدارة العامة هو أحد التزامات الحكومة الحالية التي ركزت على ثلاث أولويات رئيسة للإصلاح تتمثل بالإصلاح السياسي، والإصلاح الإداري، والإصلاح الاقتصادي. إن هدف خارطة طريق تحديث القطاع العام هو تطوير قطاع عام مستدام، ومتطور، وممكّن، ومؤهل لتولي مهامه بكفاءة وفاعلية، ويستجيب لاحتياجات المواطنين وتوقعاتهم، ويتمتع بالمرونة وسرعة الاستجابة لمواجهة التحديات المستقبلية والتغير المتسارع بدور الحكومات ومفهوم تقديم الخدمات الحكومية.

وتعمل وزارة البيئة للمساهمة في تحقيق المحاور الرئيسية الثلاث الواردة في خارطة تحديث القطاع العام وهي:

- ◆ محور الخدمات: من خلال تطوير الخدمات بما يليبلي طموح المواطن ورفع جودة الخدمات وتبسيط إجراءاتها
- ◆ محور المؤسسات: من خلال تطوير الهيكل التنظيمي وتعزيز الحوكمة وتطوير آليات التخطيط وصنع القرار وتعزيز الثقافة المؤسسية
- ◆ محور التشريعات: مراجعة وتحديث التشريعات الحالية بما يتواءم مع الممارسات العالمية والالتزامات الدولية

## ◆ أجندة التنمية المستدامة العالمية (2030)

تتضمن الأجندة في صميمها 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة التي تم اعتمادها في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عام 2015، أربعة من هذه الأهداف تقع ضمن صميم عمل وزارة البيئة وتوجهاتها الاستراتيجية وهي:

- ◆ الهدف 12 : الإنتاج والاستهلاك المسؤولين: ضمان وجود أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة.
- ◆ الهدف 13: العمل المناخي: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
- ◆ الهدف 14: الحياة تحت الماء: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
- ◆ الهدف 15: الحياة في البر: حماية النظم الإيكولوجية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات بصورة مستدامة ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي.



# 3

منهجية إعداد  
الخطة الاستراتيجية  
لوزارة البيئة

## منهجية إعداد الخطة الاستراتيجية لوزارة البيئة

تم اتباع المراحل التالية في إعداد الخطة الاستراتيجية للوزارة:

### أ. تعزيز مقومات التخطيط الإستراتيجي الفعال:

تضمنت عملية التخطيط الإستراتيجي تحديد وربط الأهداف المستقبلية التي ترسم مسار الوزارة وتوجه الحكومة بشكل عام وتضع في عين الإعتبار الترابط بين رؤية التحديث الاقتصادي و خارطة تحديث القطاع العام والتوجهات العامة للمملكة إضافة الى الخطط الإستراتيجية الوطنية والخطط الاستراتيجية للشركاء الاستراتيجيين، وعليه فقد تم توفير كافة العوامل ذات التأثير في عملية تطوير الخطط وتنفيذها، ومن هذه العوامل:

- دعم القيادة ومشاركتها
- تحليل الأداء الاستراتيجي السابق
- تحديد توجهات استراتيجية منطقية
- وضوح المستهدفات ومنطقيتها
- إشراك الخبراء وأصحاب العلاقة داخل الوزارة في تطوير التوجهات والاهداف الاستراتيجية والتوافق على أوزان كل هدف.
- إشراك أصحاب العلاقة من خارج الوزارة

### ب. مراجعة القوانين والأنظمة والتشريعات النافذة:

تمت مراجعة القوانين والأنظمة والتعليمات والأسس والقرارات المعمول بها في المملكة لضمان وجود الغطاء القانوني لكافة عمليات وخدمات الوزارة إضافة الى التحقق من عدم وجود تناقض بين نصوص تلك القوانين والتشريعات بما يحقق العدالة للجميع وينظم التقاطعات بين الجهات الحكومية ذات العلاقة.

### ت. تحديد المخاطر الاستراتيجية:

تم تحديد المخاطر الاستراتيجية للوزارة وتحليلها من حيث احتمالية الحدوث وشدة الخطر وتصنيف تلك المخاطر كما تم تحديد المخاطر على مستوى كل هدف استراتيجي وتحليلها وتطوير خطة إدارة مخاطر شاملة لكل خطر.

### ث. تحليل الشركاء:

تم تحديد وتحليل لكل الشركاء على كافة المستويات (الاستراتيجي، التشغيلي والخدمي)، وعلى مستوى الخدمات). كما تم تحديد وسائل التواصل ومسؤولية التواصل مع كل شريك.

### ج. التوافق على وزن كل هدف إستراتيجي:

تم تحديد سبعة محاور تساهم في تحديد أهمية كل هدف إستراتيجي ومناقشتها مع فريق الوزارة ومن

ثم تم اطلاق استطلاع رأي كل المعنيين في الوزارة عن كل هدف وكل محور وبالتالي تم حساب وزن كل هدف إستراتيجي.

جاءت أوزان الأهداف الاستراتيجية على النحو التالي:

الهدف	الوزن الاستراتيجي
الهدف الأول: تعزيز النمو الأخضر	16 %
الهدف الثاني: قيادة العمل المناخي	18 %
الهدف الثالث: الإدارة السليمة بيئياً للحد من التلوث	24 %
الهدف الرابع: استدامة النظم البيئية	15 %
الهدف الخامس: مجتمع واع بيئياً	14 %
الهدف السادس: تميز الأداء وتعزيز الثقافة المؤسسية	13 %

### ح. مراحل عملية تطوير الخطة الإستراتيجية للوزارة:

اعداد و تطوير الخطة الاستراتيجية للوزارة بحيث تتوافق مع المعطيات التالية:

1. حوكمة الخطة الاستراتيجية للوزارة، تحديد الادوار والمسؤوليات والصلاحيات في مرحلة إعداد الخطة الاستراتيجية للوزارة.
2. تعريف وتوعية موظفي الوزارة بمشروع تطوير الخطة الاستراتيجية للوزارة.
3. تقييم الاستراتيجية السابقة للوزارة ومدى تنفيذها ونسب الانجاز في مشاريعها ومبادراتها.
4. تحليل البيئة الداخلية والخارجية للوزارة لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات (SWOT)
5. تحليل الاتجاه العام: تم تحديد الممارسات والالتزامات الدولية في التعامل مع القضايا العالمية ذات العلاقة.
6. المواءمة مع متطلبات جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية (KACE 5)
7. مناقشة الخطة الاستراتيجية مع الإدارات العليا والتوافق على الاهداف والمبادرات والمشاريع وصياغة الرؤية والرسالة والقيم.
8. المواءمة بين موازنة الوزارة وبين المشاريع والمبادرات الاستراتيجية الواردة في الخطة و التوافق حول مدى توفر الدعم المالي وحسب الموازنة المعتمدة للمشاريع والأولويات الاستراتيجية للوزارة، بالإضافة إلى المنح الخارجية والتمويل المقدم من صندوق حماية البيئة
9. تعميم مسودة الخطة الاستراتيجية على الشركاء الاستراتيجيين للاطلاع وإبداء الرأي
10. التوافق على أوزان كل هدف إستراتيجي مع مختلف الادارات في الوزارة.

17. تحديد آليات متابعة وتقييم وإدارة الأداء: طبقاً لخطة إدارة الخطة الاستراتيجية والخطط المنبثقة عنها تم تحديد مؤشرات أداء تعنى بالتقارير الوطنية التي تعزز التزامات الوزارة دولياً كتقارير الاداء البيئي ووثيقة المساهمات المحددة وطنياً إضافة الى رفع تقارير الاداء بشكل ربعي من المديرية وعرضها في الاجتماعات القيادية لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتقييم وتقويم الأداء.



11. تصميم مؤشرات الأداء الاستراتيجية بعد تحديد الأهداف الاستراتيجية والمبادرات والأنشطة فقد تم تحديد مؤشرات الأداء الاستراتيجية والتشغيلية الذكية (SMART)، بحيث تتصف هذه المؤشرات بأنها مؤشرات أداء يمكن قياسها من خلال القدرة على جمع المعلومات والبيانات اللازمة بها، محددة وواضحة ومرتبطة بالهدف، قابلة للقياس وتعني إمكانية قياسها بطريقة حسابية أو موضوعية، واقعية وتعني مدى إمكانية تحقيقها حسب قدرات والامكانيات المتاحة في الوزارة، محددة زمنياً وتعني بإمكانية تحديد فترة زمنية لتحقيقها. لقد تم اختيار مؤشرات الأداء المختلفة من خلال الموازنة ومراعاة المدخلات التالية:

- مؤشرات البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي: تمت إضافة مؤشرات الأداء الرئيسية للبرنامج التنفيذي للرؤية والمرتبطة باختصاصات الوزارة (مؤشرات أداء استراتيجية)
- مؤشرات الأداء البيئي الدولي EPI
- مؤشرات أداء تفصيلية مرتبطة بأولويات الوزارة: تم تحديد مؤشرات الأداء الخاصة بالوزارة وربطها بأولويات الوزارة
- المؤشرات الواردة في التقرير الطوعي الثاني لأهداف التنمية المستدامة الذي صدر عام 2022
- تحديد عدد المؤشرات: اختيار من ( مؤشرين الى ثلاث ) مؤشرات حسب أفضل الممارسات، وتمت مراعاة التنوع في اختيار مؤشرات نوعية وكمية وزمنية.

12. إعداد خطة إدارة المخاطر على مستوى الأهداف الاستراتيجية

13. نشر الوعي المرتبط بالخطة الاستراتيجية وأهمية تنفيذها ومتابعتها مع كل إدارة لضمان تحديد مسؤوليات الموظفين في كل إدارة عن التنفيذ ومتابعة الاداء بالإضافة لمراقبة الانحرافات في التنفيذ (ان وجدت) والتعاون لتحليل الأسباب والمسببات بشكل مباشر وبالتنسيق مع مدراء الوحدات التنظيمية الأخرى.

14. اعتماد الخطة الاستراتيجية من قبل لجنة التخطيط والمتابعة في الوزارة

15. نشر الخطة الاستراتيجية من خلال عدة قنوات مثل (الموقع الالكتروني للوزارة، مواقع التواصل الاجتماعي)

16. حوكمة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للوزارة: ضمان حوكمة تنفيذ الخطة الاستراتيجية من خلال توضيح الادوار والمهام في الوزارة لتحقيق مستهدفات الخطة الاستراتيجية وتنفيذ المشاريع بالجودة المطلوبة وضمان الالتزام بالجدول الزمني المحدد وبالموازنات المرصودة.



# 4

## ملخص التحليل الرباعي (SWOT Analysis)

## ملخص التحليل الرباعي (SWOT Analysis):

تم تطبيق التحليل الرباعي الإستراتيجي ويمكن تلخيص أهم النتائج في الجدول التالي:

التحديات	الفرص
1. التغير المناخي وآثاره من شح المياه والتصحر وتدهور التنوع الحيوي.	1. تبني التحول الاقتصادي الأخضر والمستجيب مناخياً كتوجه استراتيجي ورؤية وطنية وعالمية على كافة القطاعات والمستويات.
2. النمو العشوائي للمدن والأنشطة والتجمعات البشرية.	2. التمويل البيئي العالمي وخاصة التمويل المناخي بما في ذلك المنح والقروض والاستثمارات وخاصة في قطاعات التخفيف والتكيف.
3. تتابع الأزمات السياسية والأمنية في المنطقة وفي العالم التي تشكل تأثيراً مباشراً على التنمية في الأردن.	3. وجود النهج التكاملي في القطاعات المتعلقة بالموارد الطبيعية وخاصة الطاقة-المياه-الزراعة-البيئة Nexus.
4. عدم التزام بعض المنشآت الصناعية بالاشتراطات البيئية والتسبب في التلوث وتراكم النفايات.	4. زيادة الاستثمار في البنية التحتية والعمليات الإنتاجية المتعلقة بتعزيز كفاءة واستدامة الموارد في الصناعة والزراعة والنقل والطاقة والسياحة والنفايات لتعزيز الاقتصاد الدائري
5. تغير النمط الاستهلاكي للمواطنين مما يسبب الضغط على الموارد وزيادة النفايات .	5. توفر نماذج الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية في تنفيذ المشاريع البيئية ذات التأثير الاجتماعي والاقتصادي.
	6. تطور نهج اللامركزية وتفعيل العمل بتفويض الصلاحيات
	7. وجود جوائز وطنية تعنى بالاستدامة والاقتصاد الأخضر ومنح المزيد من الحوافز للقطاع الصناعي للالتزام بالمعايير البيئية
	8. وجود خبرات وقدرات فنية واسعة في القطاع الخاص المختص بالخدمات البيئية

نقاط القوة	نقاط الضعف
1. رؤية التحديث الاقتصادي التي ركزت على محور "بيئة مستدامة"	1. غياب نظام إدارة الأداء المؤسسي واجراءات التشغيل المعيارية (SOPs).
2. وجود صندوق حماية البيئة الداعم للمشاريع البيئية.	2. محدودية الموازنة العامة لوزارة البيئة المخصصة للتعامل مع القضايا البيئية على مستوى المملكة وبالتنسيق مع مجالس المحافظات
3. وجود خبرات فنية تراكمية ومتنوعة لدى الوزارة والشركاء الاستراتيجيين من المؤسسات الأكاديمية والتنفيذية الوطنية.	3. قلة عدد الكادر من المفتشين مما يؤدي إلى عدم القدرة على تغطية كافة الأنشطة الصناعية والخدمية والانشائية لضمان التزامها بالاشتراطات البيئية وعدم كفاية إنفاذ التشريعات البيئية.
4. وجود بيئة طبيعية فريدة ومتميزة جاذبة للسياحة البيئية.	4. النقص في بيانات الرصد البيئي التاريخية وقلة الاعتماد على نمذجة البيانات لإيجاد الحلول البيئية
5. وجود الذراع التنفيذي متمثلاً بالإدارة الملكية لحماية البيئة ودورها في الرقابة ومتابعة المخالفات البيئية (الضابطة العدلية).	
6. توفر منظومة من السياسات القطاعية الطموحة المرتبطة بحماية البيئة مثل المياه والزراعة والطاقة والصحة والخطط والسياسات البيئية الوطنية	
7. وجود عدد كبير من الشركاء على المستوى الوطني من القطاعين العام والخاص والمنظمات الدولية وغير الحكومية الفاعلة في حماية البيئة	
8. وجود أنظمة تقنية متقدمة للرصد والتفتيش البيئي للظروف الحالية	
9. وجود قواعد بيانات فنية للرصد والنفايات والتغير المناخي	
10. منظومة التشريعات البيئية واسعة النطاق	



# 5

الرؤية والرسالة  
والقيم الجوهرية  
والتوجهات  
والأهداف الاستراتيجية

## أ. رؤية الوزارة ورسالتها

### ◆ الرؤية:

الريادة نحو بيئة مستدامة

### ◆ الرسالة:

نعمل بتشاركية لحماية البيئة واستدامتها وتعزيز النمو الأخضر وجودة الحياة

أوضحت رؤية ورسالة وزارة البيئة الغرض والغاية من وجود الوزارة وذلك لحماية البيئة بمختلف مكوناتها وعناصرها واستدامتها وفق نهج تشاركي مع الشركاء الدوليين والمحليين

## ب. القيم الجوهرية للوزارة

- الالتزام البيئي
- الريادة والابتكار
- الاحترافية
- التشاركية
- النزاهة
- المسؤولية المجتمعية

## ت. التوجهات الاستراتيجية

1. النمو الأخضر والاقتصاد الدائري
2. بصمة كربونية منخفضة ومستجيبة مناخياً
3. بيئة آمنة غنية بالتنوع الحيوي
4. شراكات فاعلة

## ث. الأهداف الاستراتيجية للوزارة

1- تعزيز النمو الأخضر: تحقيق وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام الذي يتضمن الحفاظ على البيئة يأخذ البعد الاجتماعي بعين الاعتبار للوصول الى التنمية المستدامة من خلال وضع وتنفيذ السياسات في القطاعات التنموية المختلفة وتضمين البعد البيئي في الرؤية الوطنية والسياسات التنموية العامة والسياسات القطاعية والعمل على تفعيل عمل المترابطات (Nexuses) وخصوصاً مترابطة المياه والطاقة والزراعة والبيئة (WEFE) والتحول الطموح نحو نمو أخضر، وتعزيز الاستثمار في النمو الأخضر في مختلف القطاعات ونقل وتوطين وتطوير التكنولوجيا النظيفة

التي تضمن حماية بيئة الأردن واستخدام عناصرها بشكل مستدام بما يدعم اقتصاد الدولة وضمان تنفيذ الخطة التنفيذية للنمو لأخضر بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة

2- قيادة العمل المناخي: توحيد الجهود الوطنية للحد من وتخفيف انبعاثات غازات الدفيئة واتخاذ الاجراءات اللازمة للتكيف مع التغير المناخي ورفع المنعة وتطوير الآليات والاجراءات اللازمة لتمهيد الطريق لتعزيز مصادر البيانات ومراكز التطوير والشراكات مع القطاع الخاص وتطوير كافة الآليات اللازمة لدعم وتشجيع الاستثمار في المشاريع المستجيبة للمناخ ليكون الاردن مركزاً إقليمياً للعمل المناخي“ وتنفيذ السياسة الوطنية للتغير المناخي 2022-2050 للوفاء بالالتزامات تجاه اتفاقية باريس ووثيقة المساهمات المحددة وطنياً والتي تعهد الأردن من خلالها بتخفيض نسبة الانبعاثات 31% بحلول عام 2030.

3- الإدارة السليمة بيئياً للحد من التلوث: تعزيز إصدار وإنفاذ التشريعات والسياسات البيئية ودعم عمليات الرقابة من خلال تعزيز الرصد والتقييم البيئي وتنظيم النشاطات التنموية من خلال منح الموافقات البيئية للمنشآت الصناعية والتجارية والزراعية والاسكانية والخدماتية والاستثمارية وتقييم الأثر البيئي وتعزيز عمليات التفتيش والتدقيق البيئي وإدارة المواد الكيماوية والنفايات بكافة أنواعها والتخلص الآمن من النفايات الخطرة، والتعامل مع المواد الكيماوية بشكل آمن وضبط تدفقها عبر الحدود بالإضافة إلى دعم وتنفيذ المشاريع الريادية للتخلص الامن من كافة أنواع النفايات وتطبيق هرمية إدارة النفايات.

4- استدامة النظم البيئية: تحافظ الوزارة على النظم البيئية والتنوع الحيوي وإدارة الموارد المتكاملة للموارد الطبيعية والحيوانات والنباتات البرية وتنظيم الصيد البري والمحافظة على الأراضي البرية والموائل الطبيعية وتحقيق التوازن البيئي واستدامة النظم البيئية من خلال وضع السياسات والقوانين البيئية والرصد والتفتيش البيئي للحد من التلوث والتحقق من مطابقة المشاريع الصناعية والخدماتية للمعايير البيئية ومتابعة أداء مؤشرات التنمية المستدامة ذات العلاقة وتطوير الحلول القائمة على الطبيعة لمواجهة التحديات البيئية.

5- مجتمع واع بيئياً: نشر الثقافة البيئية لكافة شرائح المجتمع لتعديل السلوك تجاه حماية البيئة وتنفيذ الخطة الوطنية للتوعية البيئية التي تتضمن جهوداً متوازنة تراعي التنوع الثقافي والتوزيع الجغرافي للمجتمع الاردني وتم تدعيم تلك الخطط بقنوات تواصل ابتكارية وتطوير مواد توعوية تراعي كافة الأطياف اضافة الى اطلاق الحملات البيئية المرتكزة على الجهود التطوعية والعمل الشباني.

6- تميز الأداء وتعزيز الثقافة المؤسسية: حددت الوزارة رؤية ورسالة طموحة وضمنت المشاركة في تطوير الاستراتيجية التي جاءت متواءمة مع التوجهات الوطنية وحددت أولويات استراتيجية اثبتقت عنها الاهداف الستة التي يمكن تحقيقها من خلال المبادرات والمشاريع المرتبطة بمدد محددة. كما عملت على الحفاظ على بيئة عمل ايجابية لموظفي الوزارة ومتابعة التزامهم بجودة الخدمات المقدمة للمجتمع اضافة الى الاستماع لصوت المتعامل لضمان حوكمة العمليات والخدمات. ركزت الوزارة على الريادة في تبني المبادرات العالمية كالنمو الاخضر ومسؤولية المنتج الممتدة وبناء القدرات الداخلية لتأهيل الموظفين للمواقع القيادية .



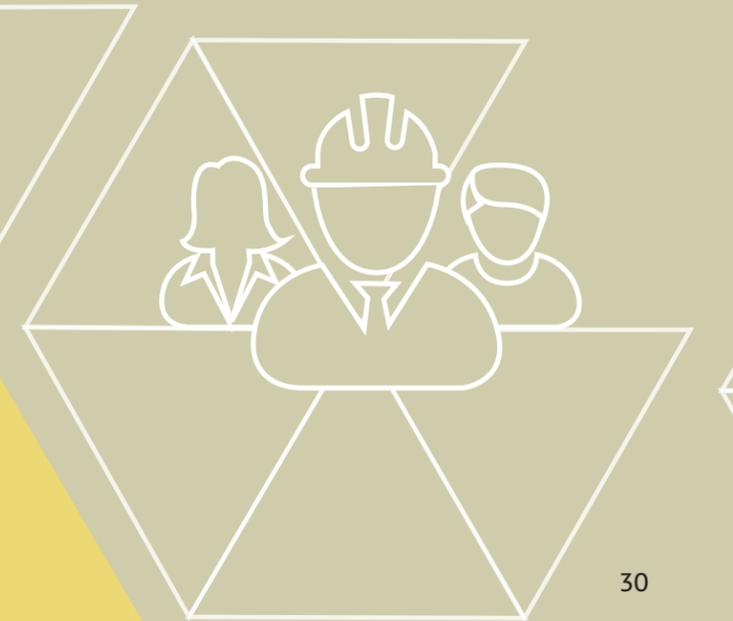
# شجرة الأهداف الإستراتيجية 2023 – 2025





# 7

قائمة الأولويات  
/ المشاريع:



## قائمة الأولويات/ المشاريع:

يوضح الجدول أدناه الأولويات/ المشاريع التي تنفذها وزارة البيئة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تمت مواءمتها مع مبادرات البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي 2023-2025 .

الهدف الاستراتيجي الثاني	قيادة العمل المناخي
المبادرة (1)	دمج مفهوم الترابط بين المياه والطاقة والأمن الغذائي (NEXUS) لتعزيز المخرجات الصديقة للبيئة والمستجيبة للمناخ
الرقم	الأولوية/ المشروع
1	بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ في الأردن من خلال تحسين كفاءة استخدام المياه في قطاع الزراعة
2	التغير المناخي
3	زيادة مرونة المجتمعات المضيفة للنازحين لتحديات المياه المرتبطة بتغير المناخ في الأردن ولبنان
4	مشروع الجاهزية الاقليمي "الاستفادة من القطاع الخاص لزيادة الاستثمار في المناخ وتعزيز الشراكات في منطقة غرب آسيا"
5	بناء قدرات العاملين في وزارة البيئة (التغير المناخي) وأصحاب المصلحة الرئيسيين لتحديد المخاطر المتعلقة بتغير المناخ في قطاع المياه
6	مبادرة الادارة المتكاملة للمناظر الطبيعية
7	إعداد استراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات
8	استبدال مضخات المياه التقليدية العاملة حالياً بمضخات تعمل بالطاقة الشمسية
9	إعداد نظام الرصد والمراجعة والتعلم لمشاريع التكيف مع التغير المناخي
10	الجاهزية لصندوق المناخ الأخضر

الهدف الاستراتيجي الأول	تعزيز النمو الأخضر
المبادرة (1)	تطوير سياسات وتحفيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة
الرقم	الأولوية/ المشروع
1	تعزيز الأنشطة الخضراء في المنشآت الصناعية
2	تطوير التبريد والتكييف المستدام
3	برنامج دعم الاقتصاد الأخضر
4	حوار السياسات حول التحول إلى الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة والنقل
5	تنفيذ خطة إدارة التخلص التام من المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية والخفض التدريجي للمواد الهيدروكلوروكربونية/ برنامج الأوزون
6	تركيب نظام طاقة متجددة في مدينة الأمير هاشم بن عبدالله الثاني للشباب
7	جائزة الاستدامة البيئة - الاقتصاد الأخضر (للمنشآت الصناعية)
8	التنقل الكهربائي في الاردن/ إقليم البتراء
المبادرة (2)	توفير الوظائف الخضراء المستدامة
الرقم	الأولوية/ المشروع
1	خلق وظائف خضراء مستدامة للاجئين والمجتمعات المضيفة من خلال الاقتصاد الأخضر في الأردن

دعم فرص الاستثمار الخضراء للحد من النفايات البلاستيكية في الأردن	8
اعداد خارطة طريق مشتركة بين القطاعين العام والخاص للانتقال للحد من استخدام المواد البلاستيكية أحادية الاستخدام (SUPS) في الأردن	9
مشروع التتبع الالكتروني لصهاريج المياه العادمة و النفايات الخطرة	10
مشروع ادارة المواد الكيماوية	11

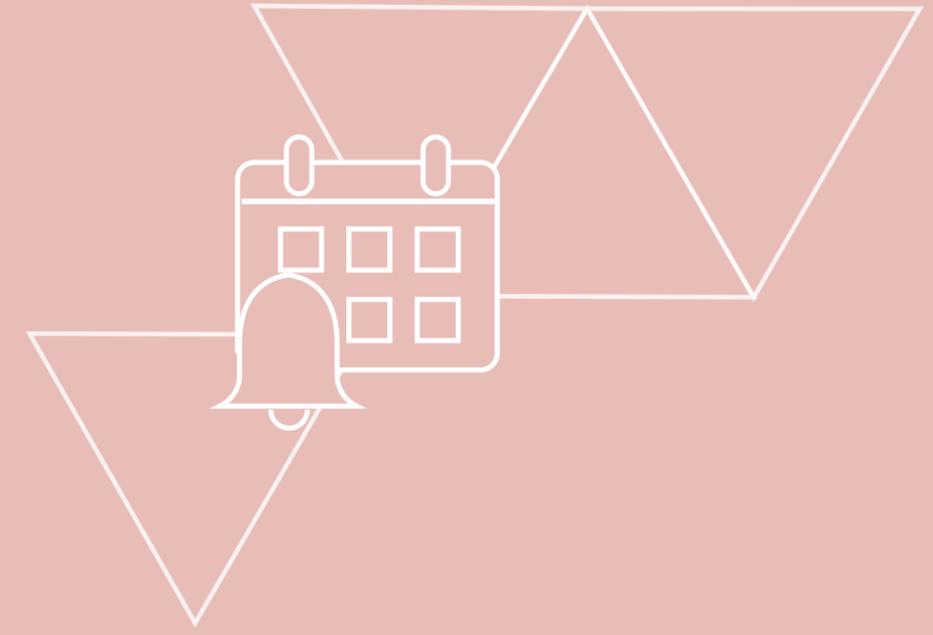
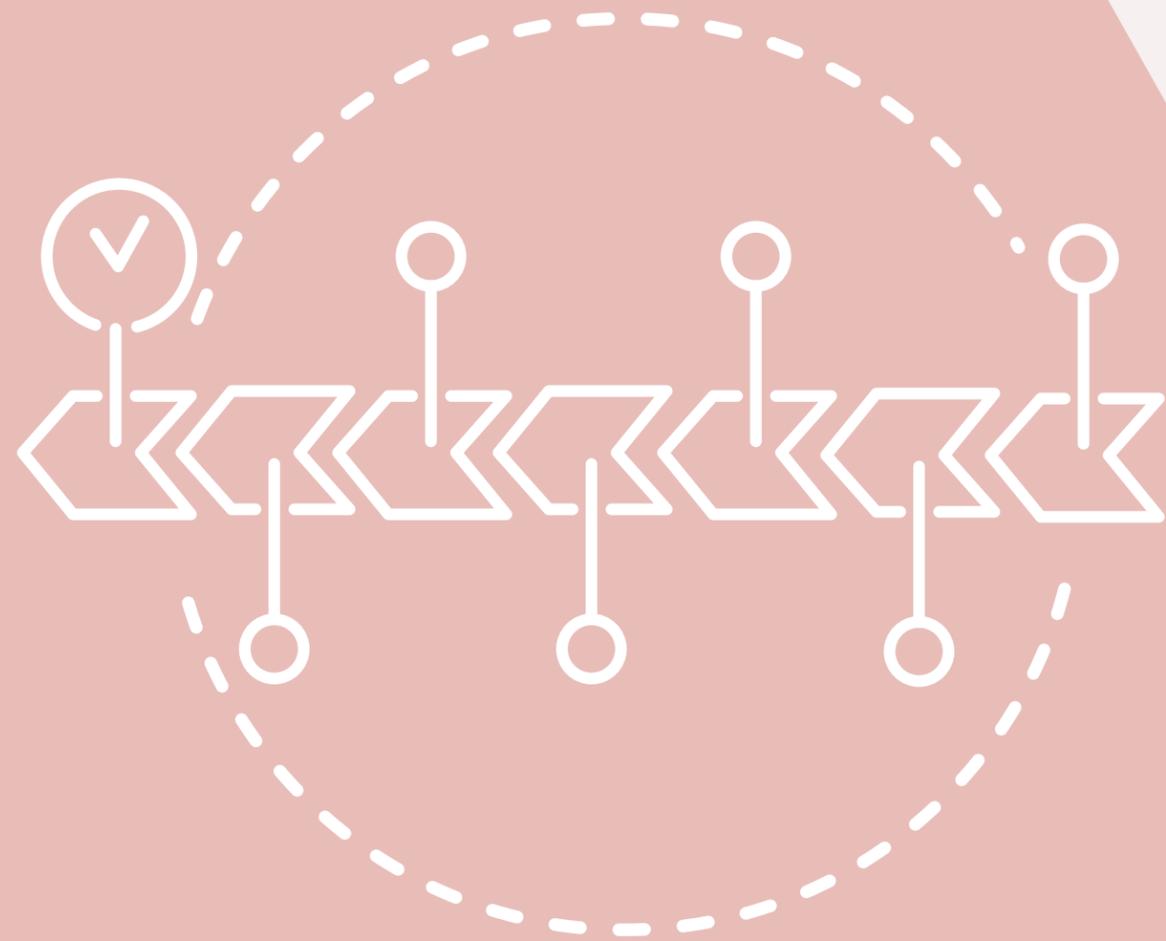
الهدف الاستراتيجي الرابع	الهدف الرابع
إستدامة النظم البيئية	المبادرة (1)
حماية التنوع الحيوي والموائل الطبيعية والحفاظ عليها	الرقم
الأولوية/ المشروع	1
تحديث الاستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي	2
إعداد الإستراتيجية التمويلية للتنوع الحيوي	3
دعم مشروع التحريج الوطني	4
تنفيذ نشاطات لمبادرة جذور 3 واستدامة جذور 1+2 والسير بإنشاء متنزه جذور البيئي (مبادرات ملكية سامية)	5
إنشاء الغابة البيئية في منطقة الصبيحي/ البلقاء	6
إنشاء حدائق بيئية في الكرك	7
تعزيز الاستدامة الإدارية لمحمية دبين	8
إنشاء حدائق بيئية في العاصمة	9
مشاريع البيئة في محافظة عجلون	10
مشاريع البيئة في محافظة الطفيلة	11
مشروع تحريج جوانب سد اللجون على مساحة 1000 دونم	12
استكمال الحديقة البيئية في الرصيفة	

الهدف الاستراتيجي الثالث	الهدف الثالث
الإدارة السليمة بيئياً للحد من التلوث	المبادرة (1)
تطوير سياسات وتحفيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	الرقم
الأولوية/ المشروع	1
تشغيل وادامة نظام المعلومات والرصد الوطني الخاص بالنفايات	2
دراسة تراكيز الملوثات الناجمة عن المصانع في الهواء	3
دراسة ومراقبة نوعية المياه	4
انشاء نظام الكتروني لمراقبة تراكيز الملوثات	5
المشروع الوطني لمراقبة المياه عن بعد/ المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا	6
إنشاء (4) محطات رصد لنوعية الهواء المحيط: (2) في لواء الهاشمية، (2) في قضاء الظليل / محافظة الزرقاء	7
تطوير وتنفيذ برامج ومراقبة وتفتيش خاص بالمواقع الساخنة والتدقيق البيئي	8
لجان التقييم والترخيص في مجال الأثر البيئي	المبادرة (2)
الإدارة السليمة بيئياً للنفايات	الرقم
الأولوية/ المشروع	1
إعادة تدوير النفايات	2
تفعيل تنفيذ القانون الإطارى لإدارة النفايات رقم (16) لسنة 2020	3
الإدارة السليمة للنفايات المحتوية على الزئبق وتقليل استخدام المنتجات المحتوية على الزئبق	4
تطبيق نظام مسؤولية المنتج الممتدة لقطاع نفايات التعبئة والتغليف	5
دراسة اثر المبيدات على البيئة	6
مشروع مركز معالجة النفايات الخطرة/ سواقة	7
التخفيف والحد من الملوثات العضوية الثابتة	

الهدف الاستراتيجي السادس	الهدف
تميز الأداء وتعزيز الثقافة المؤسسية	الهدف
المبادرة (1)	التطوير والرقابة المؤسسية
الرقم	الأولوية/ المشروع
1	ربط الأداء الفردي بالأداء المؤسسي
2	تدقيق النوع الاجتماعي
3	دعم الابتكار والإبداع
4	التدريب وبناء القدرات
5	أتمتة العمليات المالية
6	إدامة وصيانة الأصول الثابتة والمتحركة
7	تطوير الشبكة الإلكترونية في المركز والمحافظات
8	مشروع تطوير أنظمة إدارة الموارد الحكومية

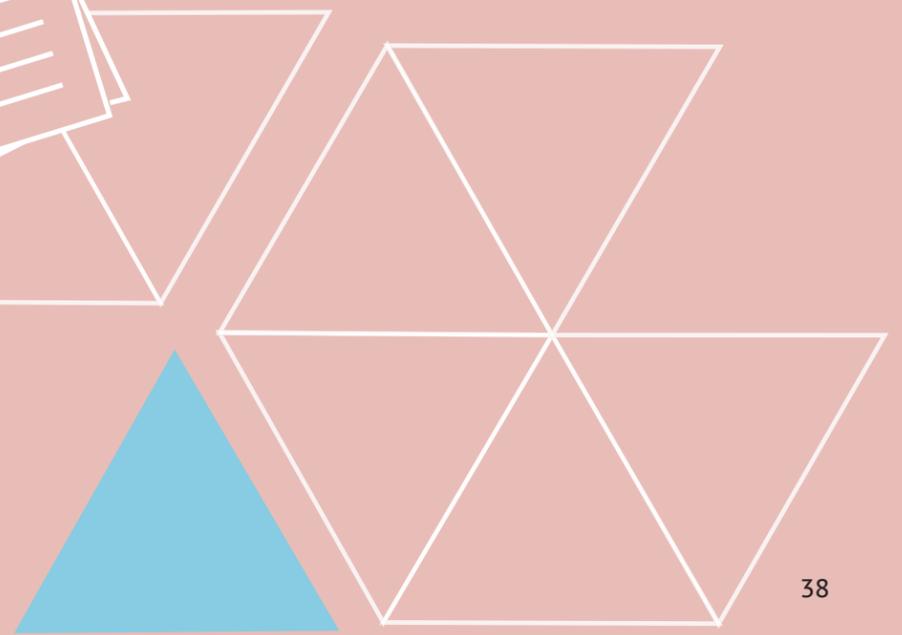
13	التحريج باستخدام المياه العادمة المعالجة في صنفحة على مساحة 1000 دونم
14	تنفيذ متنزه بيئي في غابات زبود وسيل حسبان
15	التحريج باستخدام المياه العادمة المعالجة في كفرنجة
16	تنفيذ الإطار الوطني للسلامة الاحيائية
المبادرة (2)	توفير الوظائف الخضراء المستدامة
الرقم	الأولوية/ المشروع
1	تحسين البنية التحتية الخضراء من خلال اجراءات العمالة الخضراء المكثفة
المبادرة (3)	تعزيز مفهوم الزراعة الذكية والحلول المبنية على الطبيعة
الرقم	الأولوية/ المشروع
1	تنفيذ مشروع الزراعة المائية المستدامة/ الأغوار الشمالية-معان-مفرق-عجلون
2	إنشاء مشاريع زراعة مائية
3	برنامج التعويضات البيئية

الهدف الاستراتيجي الخامس	الهدف
المبادرة (1)	التثقيف والتوعية البيئية
الرقم	الأولوية/ المشروع
1	تنفيذ محاور الخطة الوطنية للتوعية البيئية
2	تنفيذ مشروع التوعية البيئية
المبادرة (2)	التعليم البيئي من أجل التنمية المستدامة
الرقم	الأولوية/ المشروع
1	المسابقة المدرسية السنوية



# 8

## آلية متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية



## آلية متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية

تم اعتماد آلية متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية من خلال مجموعة من مؤشرات الأداء الاستراتيجية التي تمكن من قياس نسبة الانجاز بناء على معلومات خط الأساس لتلك المؤشرات واستناداً الى المستهدفات لكل من تلك المؤشرات وفيما يلي عرض للمؤشرات لكل هدف من الأهداف:

18	17	15	2022	13	مؤسسي	متابعة تنفيذ المشاريع الواردة في وثيقة المساهمات المحددة وطنياً وقياس نسبة تخفيض الانبعاثات الناتجة عن تنفيذها وإعداد التقارير ذات العلاقة (عدد المشاريع التي تم البدء بتنفيذها)	2
7	-	6	2022	5	مؤسسي	عدد التقارير ورفعها المقدمة لسكرتارية الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي واتفاق باريس والتي التزمت بها المملكة	3
100	100	85	2022	100	مؤسسي	دعم الموازنة المخصصة لمشاريع التغير المناخي ضمن موازنة وزارة البيئة (بالألف دينار)	4
25	20	15	2022	10	مؤسسي	عدد ورش العمل التدريبية للجهات الشريكة في العمل المناخي ورفع مستوى وكفاءة ضباط الارتباط من الجهات الأخرى بقضايا التغير المناخي	5

الإدارة السليمة بيئياً للحد من التلوث							الهدف الثالث
الرقم	المؤشر	قطاعي / مؤسسي	القيمة الأساس	سنة الأساس	القيمة المستهدفة		
					2025	2024	2023
1	نسبة الانجاز بمراجعة دراسة تقييم الأثر البيئي حسب الوقت المحدد	مؤسسي	%90	2022	%100	%100	%100
2	نسبة الاعتراضات على معاملات منح الموافقات والرخص والتصاريح البيئية.	مؤسسي	%5	2022	%4	%4	%2
3	نسبة التزام دراسات تقييم الأثر البيئي بمتطلبات نظام التصنيف و الترخيص (دراسات تقييم الأثر البيئي الموافق عليها من الجلسة الاولى )	مؤسسي	%18	2022	%30	%40	%25
4	نسبة مطابقة المعدلات اليومية لحدود المواصفة القياسية الأردنية لنوعية الهواء المحيط	مؤسسي	%91	2018	%97	%98	%96
5	نسبة تغطية الشبكة الوطنية لمراقبة الهواء لعدد السكان	مؤسسي	%49	2018	%53	%54	%52
6	عدد مكاب النفايات والمحطات التحويلية المربوطة اوتوماتيكياً على نظام المعلومات والرصد الوطني الخاص بالنفايات	قطاعي	5	2022	5	5	16

تعزيز النمو الأخضر							الهدف الأول
الرقم	المؤشر	قطاعي / مؤسسي	القيمة الأساس	سنة الأساس	القيمة المستهدفة		
					2025	2024	2023
1	تحسين مرتبة الأردن في مؤشر الأداء البيئي	قطاعي	180/81	2022	-	180/43	-
2	نسبة التزام الوزارات بوثيقة الالتزام (مشروع المسرعات الحكومية) بإرسال تقارير سير تنفيذ المشاريع ذات الأولوية المحددة من قبلهم في القطاعات الستة	قطاعي	-	-	%100	%100	%100
3	عدد المنشآت المشاركة في جائزة الاستدامة البيئية - الاقتصاد الدائري (للمنشآت الصناعية)	مؤسسي	0	2023	25	30	35
4	إعداد إستراتيجية التبريد والتكييف المستدام الوطنية	مؤسسي	-	-	%100	-	-
5	إعداد استراتيجية التخفيض التدريجي لمواد الهيدروفلوروكربونية HFC يتم تنفيذها على ثلاث مراحل 2024-2045	مؤسسي	-	-	%100	-	-
6	إعداد استراتيجية التخلص التام من المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية HCFC-المرحلة الثالثة	مؤسسي	%100	2011	%100	-	-

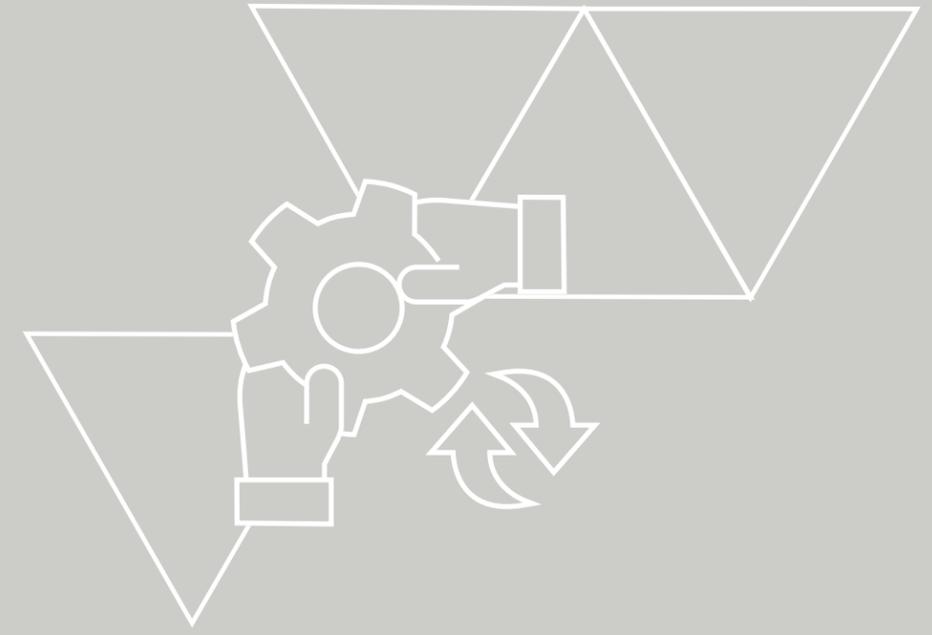
قيادة العمل المناخي							الهدف الثاني
الرقم	المؤشر	قطاعي / مؤسسي	القيمة الأساس	سنة الأساس	القيمة المستهدفة		
					2025	2024	2023
1	عدد المشاريع الوطنية الممولة من صناديق المناخ العالمية	مؤسسي	9	2022	10	12	13

مجتمع واع بيئياً						الهدف الخامس	
الرقم	المؤشر	قطاعي / مؤسسي	القيمة الأساس	سنة الأساس	القيمة المستهدفة		
					2023	2024	2025
1	عدد مذكرات التفاهم الموقعة لتعزيز الوعي البيئي في مختلف القضايا البيئية (تراكمي)	قطاعي	20	2022	28	35	45
2	نسبة تنفيذ الخطة الوطنية للتوعية البيئية	مؤسسي	%50	2022	%55	%60	%65
3	نسبة البرامج والحملات والأنشطة التوعية المنفذة من المخطط لها	مؤسسي	%50	2023	%55	%60	%65

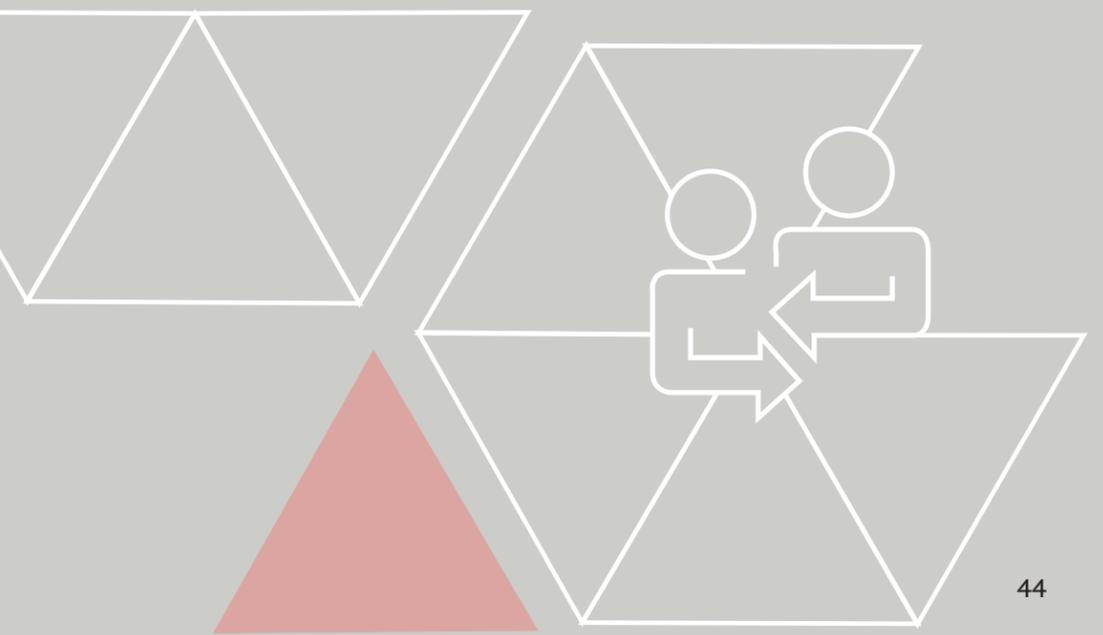
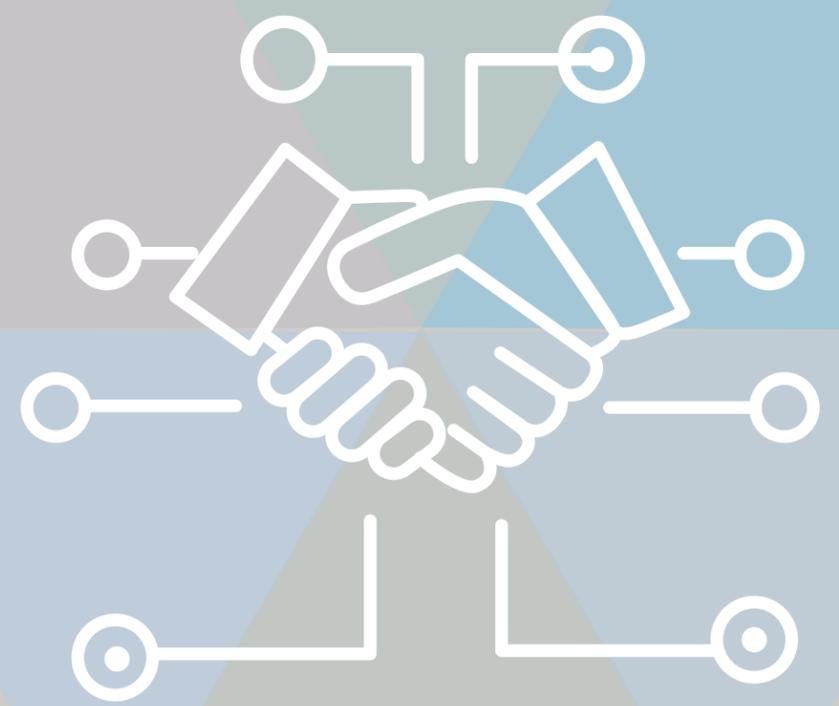
تميز الأداء وتعزيز الثقافة المؤسسية						الهدف السادس	
الرقم	المؤشر	قطاعي / مؤسسي	القيمة الأساس	سنة الأساس	القيمة المستهدفة		
					2023	2024	2025
1	نسبة رضى متلقي الخدمة	مؤسسي	%85	2022	%90	%90	%90
2	نسبة رضى الموظفين	مؤسسي	%85	2022	%90	%95	%95
3	نسبة انجاز المشاريع حسب المخطط لها	مؤسسي	%95	2022	%100	%100	%100
4	عدد مذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية الثنائية النافذة	مؤسسي	10	2022	12	13	14
5	تطوير قدرات الموظفين (ساعة تدريبية / موظف)	مؤسسي	ساعة تدريبية	2022	32	33.3	35.7
6	عدد الخدمات المؤتمته / عدد الخدمات القابلة للأتمته 9/14	مؤسسي	%64	2022	11	12	14
7	عدد الأنظمة الابتكارية (تراكمي)	مؤسسي	5	2022	6	7	8
8	نسبة إنجاز مشروع ربط الأداء الفردي بالأداء المؤسسي	مؤسسي	-----	2023	-----	-----	-----
9	نسبة رضى مقدم الشكوى عبر منصة بخدمتكم	مؤسسي	%70	2022	%75	%80	%85
10	نسبة الاستجابة للشكاوى البيئية	مؤسسي	%100	2022	%100	%100	%100

7	نسبة مطابقة مؤشرات نوعية المياه العادمة الصناعية المستصلحة لحدود المواصفة القياسية الأردنية 2007/2022	مؤسسي	%78.6	2022	%80	%82	%84
8	نسبة مطابقة مؤشرات نوعية مياه الصرف الصحي المنزلية المستصلحة لحدود المواصفة القياسية الأردنية 2021/893	مؤسسي	%76.6	2022	%80	%82	%84
9	نسبة مطابقة المعدلات اليومية لحدود المواصفة القياسية الأردنية لنوعية الهواء المحيط	مؤسسي	%91	2018	%96	%97	%98
10	عدد التشريعات والتعليمات الناظمة لإدارة النفايات (تراكمي)	مؤسسي	15	2019	18	19	19
11	كمية النفايات الخطرة التي يتم التخلص منها بطريقة سليمة بيئياً (طن)	قطاعي	80000	2001	77000	78400	79120
12	نسبة النفايات الخطرة المصدرة من النفايات الخطرة المتولدة	قطاعي	%18.2	2010	%18.2	%19.5	%22
13	نسبة انجاز البيانات الجمركية على النظام الخاص بالموافقات المسبقة	مؤسسي	100	2023	%100	%100	%100
14	نسبة انجاز البيانات الجمركية على نظام الأسيكودا	مؤسسي	100	2017	%100	%100	%100

استدامة النظم البيئية						الهدف الرابع	
الرقم	المؤشر	قطاعي / مؤسسي	القيمة الأساس	سنة الأساس	القيمة المستهدفة		
					2023	2024	2025
1	تحديث الإستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي	مؤسسي	1	2015	2	-	-
2	نسبة تحديث الشبكة الوطنية للمحميات الطبيعية	مؤسسي	تقرير الشبكة	2008	%10	%40	%50
3	نسبة ادامة مقاصة معلومات التنوع الحيوي (CHM)	مؤسسي	موقع المقاصة	2014	%80	%100	%100
4	انجاز التقارير الوطنية تماشياً مع الالتزامات العالمية (التنوع الحيوي وبروتوكولاته والتصحر)	مؤسسي	1	2021	2	1	-
5	تحديث خارطة الحساسية البيئية (Layers)	مؤسسي	2	2022	3	5	10



# 9 الشركاء:



## الشركاء على مستوى العمليات/الخدمات:

الرقم	الجهة	وصف الشريك					
		إطار الشراكة			القطاع		
		محلي	عربي	دولي	حكومي	خاص	منظمة دولية
1	وزارة الصحة	✓			✓		
2	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	✓			✓		
3	وزارة السياحة والآثار	✓			✓		
4	وزارة الاتصال الحكومي	✓			✓		
5	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	✓			✓		
6	وزارة العدل	✓			✓		
7	وزارة النقل	✓			✓		
8	سجل الجمعيات	✓			✓		
9	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	✓			✓		
10	الإدارة الملكية لحماية البيئة	✓			✓		
11	وزارة التربية والتعليم	✓			✓		
12	وزارة النقل	✓			✓		
13	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	✓			✓		
14	وزارة الشباب	✓			✓		
15	سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة	✓			✓		
16	أمانة عمان	✓			✓		
17	سلطة إقليم البتراء التنموي السياحي	✓			✓		
18	مؤسسة المواصفات والمقاييس	✓			✓		
19	دائرة الجمارك الاردنية	✓			✓		
20	هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن	✓			✓		
21	بنك تنمية المدن والقرى	✓			✓		
22	غرف الصناعة والتجارة	✓			✓		
23	وزارة الأوقاف	✓			✓		
24	وزارة الزراعة	✓			✓		

## تمت دراسة وتحليل العلاقة مع الشركاء على عدة مستويات وهي:

1. شراكات استراتيجية : هي الشراكات بين الوزارة والجهات الأخرى الداعمة لتحقيق اهداف الوزارة الاستراتيجية
2. شراكات عمليات / تشغيلية: هي الشراكات بين الوزارة والجهات الاخرى لتقديم خدمات وعمليات مشتركة
3. شراكات موارد: هي شراكة بين الوزارة ومؤسسات أخرى بهدف إدارة أو الانتفاع من موارد الشريك البشرية أو المالية أو التقنية أو المعلوماتية أو الأصول لضمان الاستغلال الأمثل للموارد.

## الشركاء على المستوى الاستراتيجي

الرقم	الجهة	وصف الشريك					
		إطار الشراكة			القطاع		
		محلي	عربي	دولي	حكومي	خاص	منظمة دولية
1	وزارة الزراعة	✓			✓		
2	وزارة المياه والري	✓			✓		
3	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	✓			✓		
4	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	✓			✓		
5	الإدارة الملكية لحماية البيئة	✓			✓		
6	الجمعية الملكية لحماية الطبيعة	✓					✓

## الشركاء على مستوى الموارد:

الرقم	الجهة	وصف الشريك						
		إطار الشراكة			القطاع			
		محلي	عربي	دولي	حكومي	خاص	منظمة دولية	جمعية
1	رئاسة الوزراء	✓			✓			
2	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	✓			✓			
3	وزارة المالية	✓			✓			
4	وزارة الأشغال العامة والإسكان	✓			✓			
5	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	✓			✓			
6	معهد الإدارة العامة	✓			✓			
7	المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا	✓			✓			
8	الجمعية العلمية الملكية	✓			✓			
9	المركز الجغرافي الملكي	✓			✓			
10	المركز الوطني لتكنولوجيا المعلومات	✓			✓			
11	مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات البيئية	✓					✓	
12	الجامعات الاردنية والقطاع الأكاديمي	✓			✓	✓		
13	منظمات الأمم المتحدة			✓			✓	
14	منظمات دولية داعمة			✓			✓	
15	صناديق التمويل الدولية			✓			✓	
16	المعهد العالمي للنمو الأخضر GGGI			✓			✓	
17	الاتحاد الأوروبي			✓			✓	
18	جامعة الدول العربية - مجلس وزراء البيئة العرب		✓				✓	